الأمم المتحدة E/ICEF/2022/25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 July 2022
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام 2022

6 – 9 أيلول/سبتمبر 2022

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2018–2021

موجز

استجابةً لقرار الجمعية العامة (71/243) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتماشياً مع المُقرَّرات ذات الصلة التي اتخذها المجلس التنفيذي لليونيسف منذ عام 2014، وأحدثها المُقرَّر 2021/17، تنظر هذه الورقة في تمويل الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2018–2021.

تُجرى فعاليات اليونيسف للحوار المنظَّم بشأن التمويل في إطار جهود التمويل والتعاون على نطاق المنظومة؛ وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في اتفاق التمويل للأمم المتحدة الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في أيار/مايو 2019.

وفقاً لمُقرَّرات المجلس التنفيذي 2019/23 و2020/17 و2021/17، تُواصل اليونيسف رصد التقدم المُحرز الخاص بكل كيان تجاه تحقيق اتفاق التمويل للأمم المتحدة. يُقدِّم هذا التقرير استعراضاً عاماً لاتجاهات الموارد والوضع الحالي ومنظور التمويل لعام 2021 مراعياً في ذلك الموارد الأساسية وغير الأساسية.

يتضمن القسم 8 عناصر مشروع مُقرَّر.

* E/ICEF/2022/22

ملاحظة: هذه الوثيقة بكاملها هي من إعداد اليونيسف.

020822 22-11989 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدّمة

1. تُوفّر الحوارات المنظمة بشأن التمويل معلومات مستكملة عن مستجدات تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2018–2021، وعن التقدم المُحرز في ما يتعلق بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل. ويسلّط هذا التقرير الضوء على أبرز نتائج التمويل لليونيسف في عام 2021. وقد أحرزت اليونيسف تقدماً ملموساً في مواءمة تقريرها المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل مع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي تحسين نوعية الحوارات من خلال عقد جلسات غير رسمية مشتركة مع الدول الأعضاء.

2. إن الانتكاسات الكبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والناتجة عن جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 («كوفيد–19») والتضخم العالمي الذي يُلقي بظلاله على أسعار الغذاء والوقود، والنمو الكبير في التمويل المخصص للأزمات الإنسانية كلها أمور تجعل من الضروري مواصلة العمل الجماعي والتعاون بُغْيَة دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال التمويل المرن غير المخصص، ولا سيما التمويل الأساسي (الموارد العادية) والتمويل المواضيعي. وأصبحت هذه الحتمية أكثر أهميةً الآن من أي وقت مضى.

3. بوصفها منظمة يستند تمويلها إلى التبرعات، تكتسب الحوارات المنظمة بشأن التمويل أهمية حاسمة لإجراء مناقشات شفافة مع الدول الأعضاء بُغْيَة تحسين سلوك التمويل بما يُمكّن اليونيسف من تنفيذ ولايتها. وإن قدرة اليونيسف على التخطيط الفعال وتحقيق النتائج لا تزال مقيدة بالموارد المتاحة. وتتيح هذه الحوارات، جنباً إلى جنب مع ميثاق التمويل، الفرصة للدول الأعضاء – التي تعد شركاء في الموارد وتشرف على حوكمة المنظمة – للمساعدة في إيجاد حلول من أجل تحسين جودة التمويل وإمكانية التنبؤ به وذلك حتى يتسنى لليونيسف تخطيط البرامج وتنفيذها على نحوٍ أفضل بُغْيَة تحقيق نتائج عادلة لجميع الأطفال.

ثانياً – اتفاق التمويل للأمم المتحدة

4. اتفاق التمويل هو مجموعة مشتركة من الالتزامات بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة للاستجابة لتحديات التنمية العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مدعوماً بموارد كافية ومرنة. وقد التزمت الدول الأعضاء بتحقيق ذلك من خلال زيادة الموارد الأساسية إلى مستوى لا تقل نسبته عن 30 في المائة بحلول عام 2023؛ بما يزيد حصة المساهمات المتعددة السنوات ويضاعف مستويات الموارد الموجهة من خلال صناديق تمويل جماعي مشتركة بين الوكالات وصناديق مواضيعية لوكالة بعينها في ما يتصل بالتنمية.

5. بات الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى حرصاً على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحديات الإنمائية المعقدة مع تقليص أوقات الاستجابة وتكاليف المعاملات والتنافس على الموارد. ولقد أبرزت الاستجابة لجائحة «كوفيد–19» بالفعل أهمية الموارد المرنة. وبالنسبة إلى اليونيسف، يُعدّ التمويل الأساسي – وهو أكثر أنواع التمويل مرونة – ركيزة أساسية لعملها وعنصراً حاسماً لاستدامة الأثر. ولن يتسنّى لليونيسف، دون التمويل الأساسي الكافي، الوفاء بولايتها والوصول إلى أشدّ الأطفال ضعفاً وحرماناً.

6. لا يزال تقرير الأمين العام لعام 2022 المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 75/233 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/77/69–E/2022/47) يُظهر صورة متفاوتة، مع ملاحظة إحراز بعض التقدم في 50 في

المائة فقط من التزامات الدول الأعضاء (لم يطرأ أي تغيير من عام 2020) وفي 89 في المائة من التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (بالمقارنة مع 73 في المائة في عام 2020).

7. وانطلاقاً من المنظور الخاص بكل وكالة، تمضي اليونيسف عموماً في المسار الصحيح للوفاء بجميع الالتزامات، بل وتجاوزت في بعض الحالات الأهداف المنشودة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2021، لم يُحرز تقدم يذكر في ما يتعلق بالتزامات الدول الأعضاء؛ وفي الواقع، كان هناك تراجع في 50 في المائة من الالتزامات (أو 4 من 8)، في حين أن اليونيسف حققت أو تجاوزت بالكامل التقدم المُحرز في 89 في المائة (أو 17 من 19) من الالتزامات الخاصة بالكيان. يتضمن مرفق هذا التقرير التقدم المُحرز في التزامات اتفاق التمويل (UNICEF/2022/EB/12). ولأغراض الحوار المنظم بشأن التمويل؛ يرد في القسم 4 من هذه الوثيقة تفصيلاً لمدى التقدم المُحرز تجاه وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها.

الشكل 1

التقدم المُحرز في التزامات اتفاق التمويل، 2021 (العدد والنسبة المئوية)

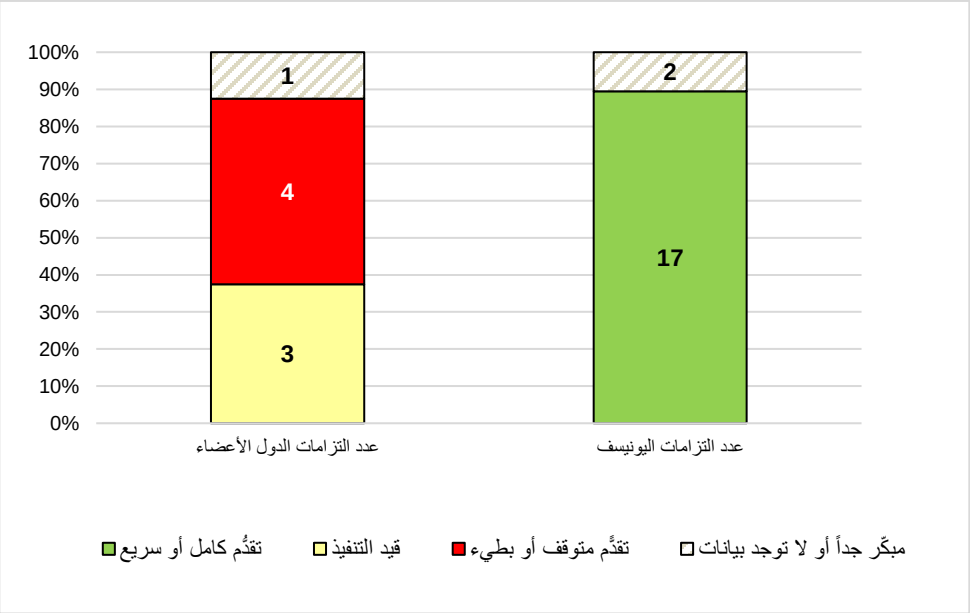

ثالثاً – موارد دعم الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2018–2021

أ. الدخل الوارد

8. تشكل الخطة المالية الممتدة لأربع سنوات جزءاً من خطة اليونيسف الاستراتيجية؛ وتخضع للاستعراض والتنقيح بصفة سنوية وعلى أساس دوري.

9. في عام 2017، أقرّ المجلس التنفيذي تقديرات إجمالية[1] للدخل الوارد بقيمة 22.8 مليار دولار أمريكي للخطة الاستراتيجية؛ للفترة 2018–2021؛ مقسّمة إلى 6.3 مليار دولار أمريكي (أو 28 في المائة) على

[1] يُعرَّف "الدخل الوارد" بأنه مساهمات متلقّاة من الحكومات؛ وترتيبات مشتركة بين المنظمات والمنظمات الحكومية الدولية؛ وإيراد وارد من القطاع الخاص.

هيئة موارد عادية؛ و16.5 مليار دولار أمريكي (أو 72 في المائة) على هيئة موارد أخرى. وأجريت تنقيحات للتقديرات في آذار/مارس 2020 كجزء من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، للفترة 2018–2021، وفي حزيران/يونيو 2020 استجابة لجائحة «كوفيد-19». وأجري تنقيح نهائي لتقديرات الدخل الوارد لليونيسف، للفترة 2018–2021، في حزيران/يونيو 2021، وهو ما تمخض عن تقديرات إجمالية للدخل الوارد بقيمة 26.2 مليار دولار أمريكي، مقسّمة إلى 5.6 مليار دولار أمريكي (أو 22 في المائة) على هيئة موارد عادية و20.6 مليار دولار أمريكي (أو 78 في المائة) على هيئة موارد أخرى.

الشكل 2

تقديرات الدخل الوارد المعتمدة للخطة الاستراتيجية، للفترة 2018–2021، مقابل التقديرات المنقحة مقابل الدخل الوارد الفعلي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

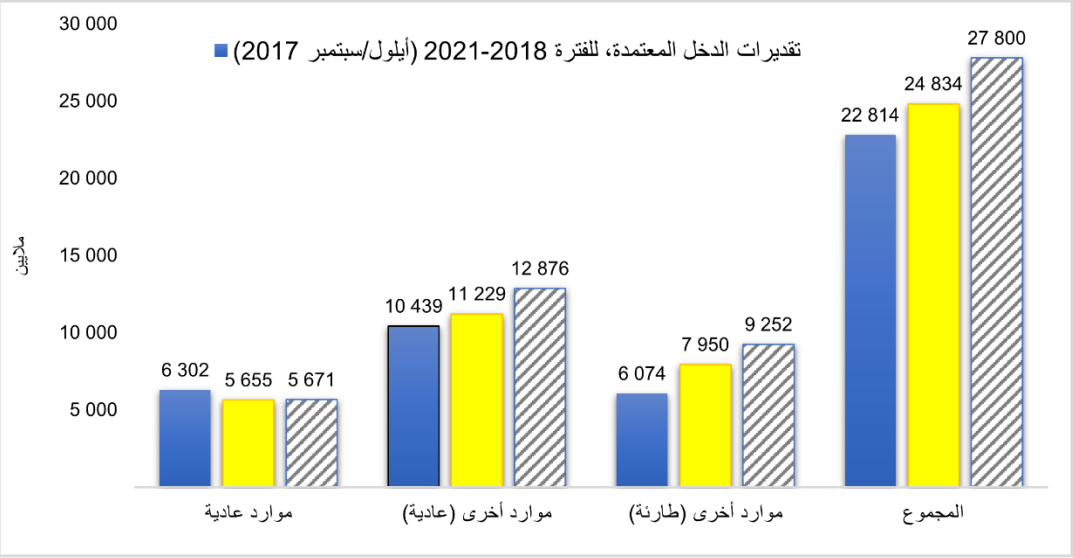

ملاحظة: MTR=استعراض منتصف المدة

10. في حين أنّ أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق التمويل يتمثل في إعادة تحقيق التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى، فإن حجم المساهمات التي تقدمها الجهات المانحة من القطاع العام إلى منظومة الأمم المتحدة قد تحوَّل بشكل كبير، على مدى السنوات العشرين الماضية، من أموال غير مخصصة (التمويل المرن أو موارد عادية) إلى مساهمات مخصصة حصراً لبرامج أو مشاريع أو مواقع جغرافية محددة. وفي ما يتعلق بالخطة الاستراتيجية، للفترة 2018–2021، خُصِّص 11 في المائة (أو 2,206 مليون دولار أمريكي) من الدخل الوارد المتلقّى من القطاع العام للموارد العادية، مقارنة بـ 15 في المائة (أو 2,289 مليون دولار أمريكي) في خلال الفترة 2014–2017. وعلى النقيض من ذلك، خُصِّص 43 في المائة (أو 2,807 مليون دولار أمريكي) من الدخل الوارد المتلقّى من القطاع الخاص في خلال الفترة 2018–2021 للموارد العادية، مقارنة بـ 42 في المائة (أو 2,394 مليون دولار أمريكي) في خلال الفترة 2014–2017، وهو ما يبين استقرار وأهمية تمويل القطاع الخاص في مواجهة مساهمات القطاع العام المخصصة بشكل متزايد. وفي سياق زيادة التخصيص هذا، اكتسب التمويل المرن من القطاع الخاص وأدوات التمويل المبتكرة أهمية أكبر لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية، للفترة 2022–2025.

11. في عام 2021، بلغ الدخل الوارد لليونيسف أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي لأول مرة. وقد تحقق ذلك في سياق حالة عدم اليقين الاقتصادي التي أحدثتها جائحة «كوفيد-19»، والتخفيضات في المساهمات المقدمة إلى اليونيسف من قبل بعض الجهات المانحة الرئيسية والحقائق الجديدة في جميع البلدان المستفيدة من برامج اليونيسف تقريباً وكذلك في البلدان المانحة والمترتبة عن الجائحة. ويمثل هذا المستوى غير المسبوق من الدخل الوارد خير برهان على إيمان الشركاء في الموارد من القطاعين العام والخاص التابعين لليونيسف في المنظمة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها بفاعلية، حتى في أحلك الظروف.

الجدول 1

الدخل الوارد الفعلي، للفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

نوع التمويل	***فعلية 2018 دولار أمريكي***	***فعلية 2019 دولار أمريكي***	*النمو %*	***فعلية 2020 دولار أمريكي***	*النمو %*	***فعلية 2021 دولار أمريكي***	*النمو %*	*المجموع 2018 - 2021 دولار أمريكي*
أ- موارد عادية	1422	1371	4%-	1470	7%	1408	4%-	5671
ب- إجمالي الموارد الأخرى (ج + د)	4638	5029	8%	5748	14%	6713	17%	22129
ج- موارد أخرى (عادية)	2591	2995	16%	3559	19%	3731	5%	12876
د- موارد أخرى (طارئة)	2046	2034	1%-	2189	8%	2982	36%	9252
مجموع الدخل الوارد (أ + ب)	**6060**	**6400**	**6%**	**7219**	**13%**	**8122**	**13%**	**27800**

ملاحظة: قد تختلف القيم الإجمالية قليلاً عن إجمالي الأعمدة نظراً لتقريب العدد.

12. في خلال الفترة 2018-2021، حققت اليونيسف دخل وارد إجمالي بلغ 27.8 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 6 في المائة عن تقديرات الدخل الوارد لفترة السنوات الأربع المعتمَدة في أيلول/سبتمبر 2021، وبزيادة قدرها 22 في المائة عن التقديرات الأصلية المعتمدة في أيلول/سبتمبر 2017. وفي عام 2021، بلغ مجموع الدخل الوارد لليونيسف 8,122 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 13 في المائة مقارنة بعام 2020. يشكّل هذا الرقم زيادة قدرها 32 في المائة عن التقديرات الأصلية (أيلول/سبتمبر 2017) التي اعتمدها المجلس لعام 2021، وزيادة قدرها 25 في المائة عن التقديرات المالية المنقحة (أيلول/سبتمبر 2021) لعام 2021. وكان النمو في مجموع الدخل الوارد مدفوعاً إلى حد كبير بالزيادات في نسبة الموارد المخصصة الأخرى، لا سيما بالنسبة إلى الاستجابة المضطلع بها في مواجهة جائحة «كوفيد-19» والأزمات الإنسانية الأخرى، وخصوصاً في أفغانستان واليمن. كما شهد عام 2021 انخفاضاً في الدخل الوارد الفعلي من الموارد العادية بنسبة 4 في المائة.

13. في عام 2021، شكّل الدخل الوارد من القطاع العام 73 في المائة أو 5,924 مليون دولار أمريكي من إجمالي المدخول؛ وهو ما يمثل زيادة قدرها 9 في المائة أو 473 مليون دولار أمريكي عن مستويات عام 2020. وجاء هذا الدخل الوارد في الغالب من الشركاء الحكوميين داخل لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمَن فيهم الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2021، سجّل الدخل الوارد من القطاع الخاص أعلى مستوى له على الإطلاق وشكّل 26 في المائة، أو 2,077 مليون دولار أمريكي، من إجمالي الدخل، بزيادة قدرها 29 في المائة، أو 471 مليون دولار أمريكي، مقارنة بعام 2020. وجاء هذه الدخل الوارد في الغالب من اللجان الوطنية التابعة لليونيسف، والمكاتب القُطرية التابعة لليونيسف المكلفة بجمع الأموال من القطاع الخاص إلى جانب المنظمات غير الحكومية. أما مصادر الدخل الأخرى المصنّفة على أنها موارد عادية فشملت الدخل الوارد من الاستثمارات والفوائد والترخيص وخدمات الشراء وغير ذلك من الموارد، بإجمالي بلغ 121 مليون دولار أمريكي، أو 1 في المائة من إجمالي المدخول.

14. مما يؤسف له أن الدخل الوارد القياسي الذي سجلته اليونيسف في عام 2021 يتزامن أيضاً مع الاحتياجات غير المسبوقة للأطفال. وما زالت الآثار الناجمة عن جائحة «كوفيد-19» تزيد من تفاقم أوجه الضعف لدى الأطفال وتعمّق الفجوات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الاحتياجات الطارئة إلى مستويات قياسية جديدة، حيث سجلت احتياجات التمويل الإنساني السنوية لليونيسف ما يزيد عن 7 مليارات دولار أمريكي في عام 2021، وهي أكبر النداءات الإنسانية للمنظمة على الإطلاق.

الشكل 3

الدخل الوارد حسب نوع التمويل، للفترة 2008-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

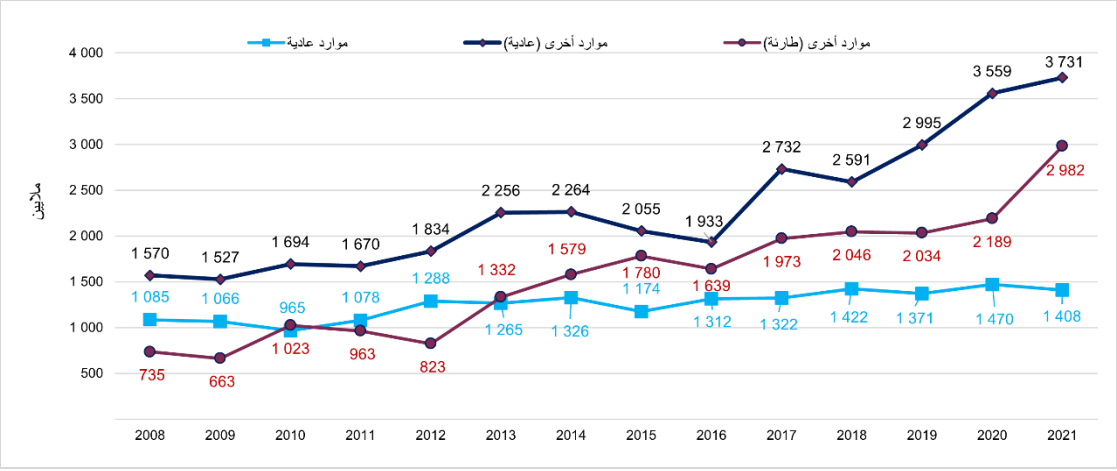

الشكل 4

نسبة الدخل الوارد حسب نوع التمويل، للفترة 2014-2021

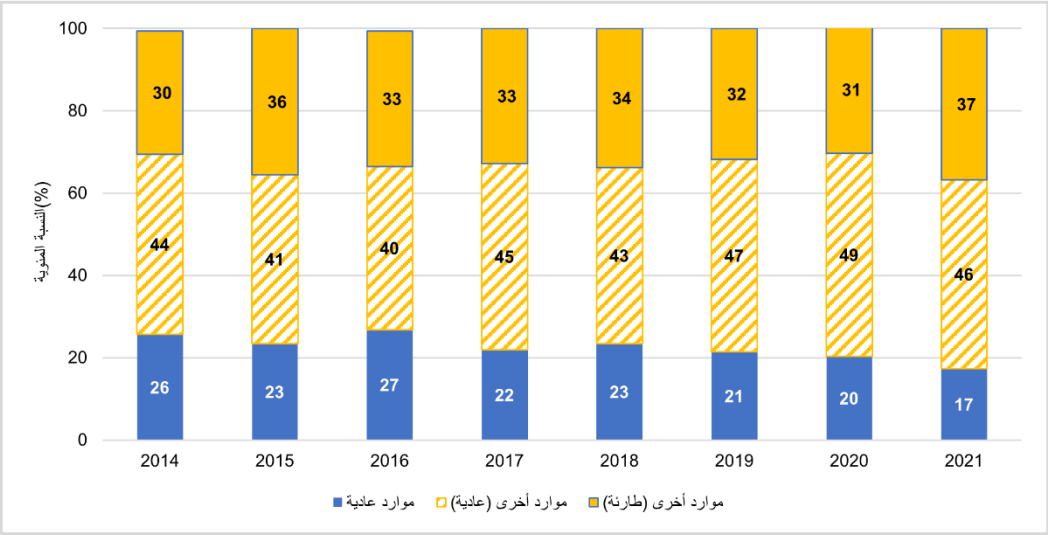

15. زادت الموارد الأخرى بنسبة 17 في المائة لتبلغ 6,713 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وقد تجاوزت هذه الزيادة هدف الخطة الاستراتيجية الذي وافق عليه المجلس في أيلول/سبتمبر 2017 بنسبة 59 في المائة؛ والتقديرات المالية المنقحة التي وافق عليها المجلس في أيلول/سبتمبر 2021 بنسبة 34 في المائة. ومن إجمالي الموارد الأخرى، تلقّت اليونيسف 3,731 مليون دولار أمريكي أو 56 في المائة على هيئة موارد أخرى (عادية) (موارد أخرى عادية) و2,982 مليون دولار أمريكي أو 44 في المائة على هيئة موارد أخرى (طارئة) (موارد أخرى طارئة).

16. على الرغم من دعوة المنظمة لزيادة المرونة في ضوء المطالبات غير المسبوقة جرّاء الجائحة؛ انخفضت الموارد العادية بنسبة 4 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 19 في المائة عن تقديرات الدخل الوارد الأصلية من الموارد العادية للخطة الاستراتيجية المعتمَدة (أيلول/سبتمبر 2017)؛ وانخفاضاً بنسبة 1 في المائة عن التقديرات المالية المنقّحة المقدمة إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر 2021. انخفضت الموارد العادية من القطاع العام بنسبة 10 في المائة، من 592 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 533 مليون دولار أمريكي في عام 2021، بينما زادت الموارد العادية من القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة، من 717 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 754 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وشكلت الموارد العادية من القطاع العام 9 في المائة فقط من مجموع الدخل الوارد من القطاع العام؛ مقارنةً بـ 11 في المائة في عام 2020. وعلى هذا الأساس، انخفضت الموارد العادية كنسبة من إجمالي الدخل الوارد انخفاضاً مطّرداً، من 23 في المائة في عام 2018 إلى 17 في المائة فقط في عام 2021. وربما يرجع هذا كله إلى زيادة تخصيص موارد القطاع العام.

ب. الإنفاق

17. سجّل الإنفاق الفعلي لليونيسف في خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018–2021 مستوى 26.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يتماشى بشكل وثيق مع إجمالي الإنفاق المخطط له البالغ 25.9 مليار دولار أمريكي في استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، للفترة 2018–2021.

رابعاً – استعراض عام للفجوة في موارد الدخل الوارد ذات الجودة لعام 2021 وللفترة 2018–2021

18. تتعلق الالتزامات الرئيسية لاتفاق التمويل، في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، بالفجوات في الموارد اللازمة لتحقيق دخل وارد يتسم بالجودة، ويشمل الموارد العادية، والتمويل المواضيعي، والتزامات التمويل المتعدد السنوات.

أ. الموارد العادية/التمويل الأساسي

19. تمثل الموارد العادية التمويل الأعلى جودة؛ وهي تعد جوهرية لعمل اليونيسف وحاسمة في ما يتعلق باستدامة التأثير. تشير الموارد العادية إلى التمويل المتلقّى دون قيود والذي يمكن استخدامه لتحقيق نتائج لجميع الأطفال – لا سيما أكثرهم ضعفاً وحرماناً – كما يمكن الاستعانة به عاملاً تمكينياً لزيادة كفاءة أنواع التمويل الأخرى. على سبيل المثال، تشكّل الموارد العادية في أفغانستان حجر الزاوية لسلسلة أجهزة التبريد في البلاد، مما يضمن وجود نظام قوي استعداداً لنشر لقاح «كوفيد–19» على نطاق واسع. وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية، كانت الموارد العادية بمثابة أصل لا غنى عنه في السعي إلى تحسين توافر التعليم الابتدائي وجودته. وفي لبنان، مكّنت المواد العادية من دمج خدمات الصحة العقلية عبر منصات وقطاعات متعددة، وهو ما يضمن الوصول إلى جميع الأطفال والبالغين الذين يواجهون تحديات في الصحة العقلية.[2]

20. تكتسب الأموال الأساسية أهمية حاسمة أيضاً في خدمة الولاية الإنسانية لليونيسف. فعندما ضرب إعصار إلويس موزامبيق في كانون الثاني/يناير 2021، دعمت أموال الموارد العادية الاحتياجات المفاجئة من القدرات كي تتمكن من اتخاذ نشر سريع لمخصصات الطوارئ المحددة مسبقاً، وإنشاء خدمات الطوارئ للأطفال المتضررين وأسرهم. في عام 2021، استُخدم 197 مليون دولار أمريكي من الأموال الأساسية لدعم البرامج الإنسانية في 138 مكتباً، بما في ذلك على الصعيد القُطري والإقليمي وعلى مستوى المقر الرئيسي. ومكّنت الموارد الأساسية أيضا برامج اليونيسف من التحول بسرعة من التمنيع الروتيني إلى تنفيذ استجابة طارئة، وإلى نشر لقاح «كوفيد–19».

21. في عام 2021، اضطلعت 115 حكومة و33 لجنة وطنية تابعة لليونيسف و49 مكتباً قُطرياً تابعاً لليونيسف بدور فاعل في تعبئة الموارد لليونيسف وساهمت بمبلغ 1,408 مليون دولار أمريكي على هيئة موارد عادية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 4 في المائة (أو 62 مليون دولار أمريكي) مقارنة بعام 2020. في حين أنّ إجمالي الموارد العادية قد انخفض في عام 2021، سجلت الموارد الأساسية من القطاع الخاص رقماً قياسياً، وهو ما يمثل نحو 54 في المائة من إجمالي التمويل الأساسي لليونيسف (بزيادة 5 في المائة عن عام

[2] للحصول على أمثلة إضافية، يرجى الإطلاع على: اليونيسف، *الموارد الأساسية للنتائج: تقرير عام 2021، أيار/مايو 2022*.

2020). ويأتي ثمانية وثلاثون في المائة من الموارد العادية من القطاع العام (أي أقل من 10 في المائة مقارنة بعام 2020)، وتأتي نسبة الـ 9 في المائة المتبقية من دخل وارد آخر.

22. كما هو موضح في الشكلين 5 و6، تعتمد اليونيسف على نحوٍ متزايد على القطاع الخاص في ما يتعلق بموارده الأساسية اللازمة لدعم تنفيذ البرامج. وبدون هؤلاء الشركاء الأساسيين، لم يكن من الممكن تحقيق نتائج هامة للأطفال، ولا سيما على صعيد الاستجابة لجائحة «كوفيد-19» وما يترتب عنها من آثار أوسع نطاقاً.

الشكلان 5 و6

الدخل الوارد من الموارد العادية، حسب نوع الشريك في الموارد، للفترة 2018-2021 وللعام 2021[3]

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

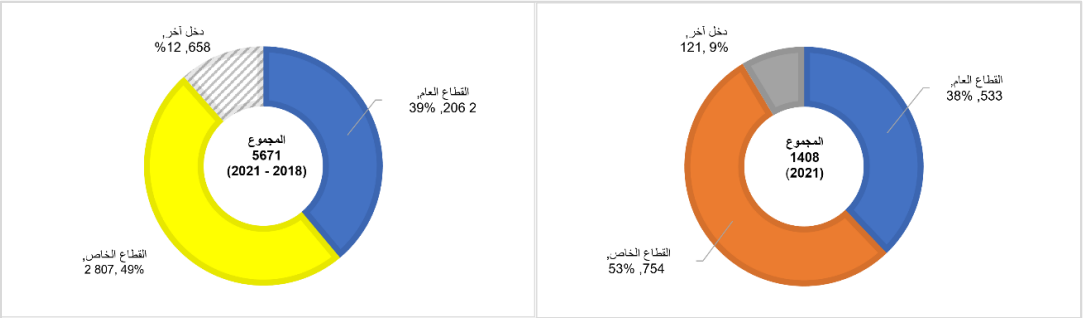

الجدول 2

أكبر 10 شركاء في الموارد العادية لعام 2021 حسب المساهمات المتلقّاة[أ]

العدد	*الشريك في الموارد*	*موارد عادية (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)*	*نوع الشريك*
1	اللجنة اليابانية لليونيسف	150	القطاع الخاص
2	الولايات المتحدة الأمريكية	134	القطاع العام
3	ألمانيا	84	القطاع العام
4	اللجنة الكورية لليونيسف	78	القطاع الخاص
5	اللجنة الألمانية لليونيسف	75	القطاع الخاص
6	السويد	66	القطاع العام
7	اللجنة الإسبانية لليونيسف	65	القطاع الخاص
8	اللجنة الفرنسية لليونيسف	51	القطاع الخاص
9	النرويج	51	القطاع العام
10	اللجنة الإيطالية لليونيسف - مؤسسة أونلاس (Foundation ONLUS)	47	القطاع الخاص

أ المساهمات النقدية والعينية المتلقّاة.

[3] تستند الأرقام إلى "الدخل الوارد"، وتُمثل هنا المساهمات المتلقّاة من القطاع العام، والإيرادات من القطاع الخاص، ومدخول آخر.

ب. مساهمات الموارد العادية من القطاع العام

23. ساهم ما مجموعه 115 شريكاً حكومياً (بانخفاض قدره 8 عن عام 2020) بالموارد الأساسية في عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن سلوفاكيا والنرويج وهنغاريا وآيسلندا قدّمت أكبر الزيادات في مساهماتها الأساسية، في حين قدمت لاتفيا أول مساهمة لها على الإطلاق في الموارد العادية. ظلّت ألمانيا والسويد والنرويج والدانمرك من المساهمين الأقوياء في التمويل المرن، في حين كانت السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أكبر المساهمين في الموارد العادية المتعددة السنوات.[4]

24. استمر أداء الدول الأعضاء في الانخفاض من حيث حصتها من الموارد العادية، انحرافاً عن الالتزام الوارد في اتفاق التمويل الذي يقضي بزيادة الموارد الأساسية إلى مستوى لا تقل نسبته عن 30 في المائة. وقد انخفضت المساهمات الأساسية غير المقيدة من الدول الأعضاء كحصة من إجمالي الدخل الوارد من القطاع العام من 17 في المائة في عام 2014 إلى 9 في المائة في 2021، ويمثّل ذلك تراجعاً بنسبة 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2020. ومن بين 115 حكومة ساهمت في الموارد العادية في عام 2021 استمر عدد الحكومات التي أوفت بالتزام اتفاق التمويل أو تجاوزته في الانخفاض؛ من 78 في عام 2018 إلى 56 في عام 2021.

25. بلغت قيمة مساهمات الموارد العادية المتلقّاة من الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول المستفيدة من البرامج 23 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وشمل ذلك مساهمات تقدر بنحو 17 مليون دولار أمريكي من رسوم إيجار المكاتب التي تنازلت الحكومات عن تحصيلها.[5] وقد مكّن هذا الدعم اليونيسف من توجيه الأموال المتلقّاة نحو البرامج الموجهة للأطفال.

26. لقد أبرزت جائحة «كوفيد-19» والأزمات الإنسانية الواسعة النطاق أهمية التمويل الأساسي. يكتسي إقامة استثمارات جديدة وأكبر حجماً من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشركاء من خارج لجنة المساعدة الإنمائية أهمية حاسمة كي تتمكن اليونيسف من الاضطلاع بولايتها لصالح جميع الأطفال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب الأمر زيادة الاستثمار من قبل الشركاء الحكوميين بُغْيَة التحرك في الاتجاه الصحيح نحو الوفاء بالتزام اتفاق التمويل بالوصول بالموارد الأساسية إلى مستوى لا يقل عن 30 في المائة بحلول عام 2023.

ج. مساهمات الموارد العادية من القطاع الخاص

27. سجّل عام 2021 رقماً قياسياً آخر للموارد العادية من القطاع الخاص، حيث زادت بمقدار 37 مليون دولار أمريكي (لتبلغ 754 مليون دولار أمريكي) مقارنة بعام 2020. ويُعزا ذلك إلى حد كبير إلى الأداء القوي في مجال الشراء من خلال تلفزيون الرد الرقمي والمباشر؛ وتحسين النُهُج التي تركّز على الجمهور؛ والاستثمار في العطاء الفردي.

28. لا تزال مساهمات القطاع الخاص في الموارد العادية تشكّل أهمية بالغة بالنسبة إلى اليونيسف وقد زادت حصتها من إجمالي الدخل الوارد من الموارد العادية زيادةً مطّردة من 43 في المائة في عام 2014 إلى حوالي

[4] استناداً إلى قيمة الاتفاقية المبرمة في بداية المساهمة المتعددة السنوات بين عامَي 2018 و2025.
[5] يرجى الاطّلاع على خلاصة مجموعة التمويل لعام 2021 (المرتقب صدوره في عام 2022) لمزيدٍ من التفاصيل.

54 في المائة في عام 2021. ويشكل الدخل الوارد غير المقيّد من القطاع الخاص ميزة مكّنت اليونيسف من تنمية الموارد العادية والعمل بمثابة حاجز لزيادة التخصيص من قبل شركاء القطاع العام. ويشهد العامان الماضيان، 2020 و2021، على قوة دور القطاع الخاص وأهميته في توليد الموارد العادية. وستواصل اليونيسف الاستثمار في توسيع قاعدة تمويل الموارد الأساسية.

الشكل 7

اتجاهات الدخل الوارد من الموارد العادية من القطاعين العام والخاص، للفترة 2014-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

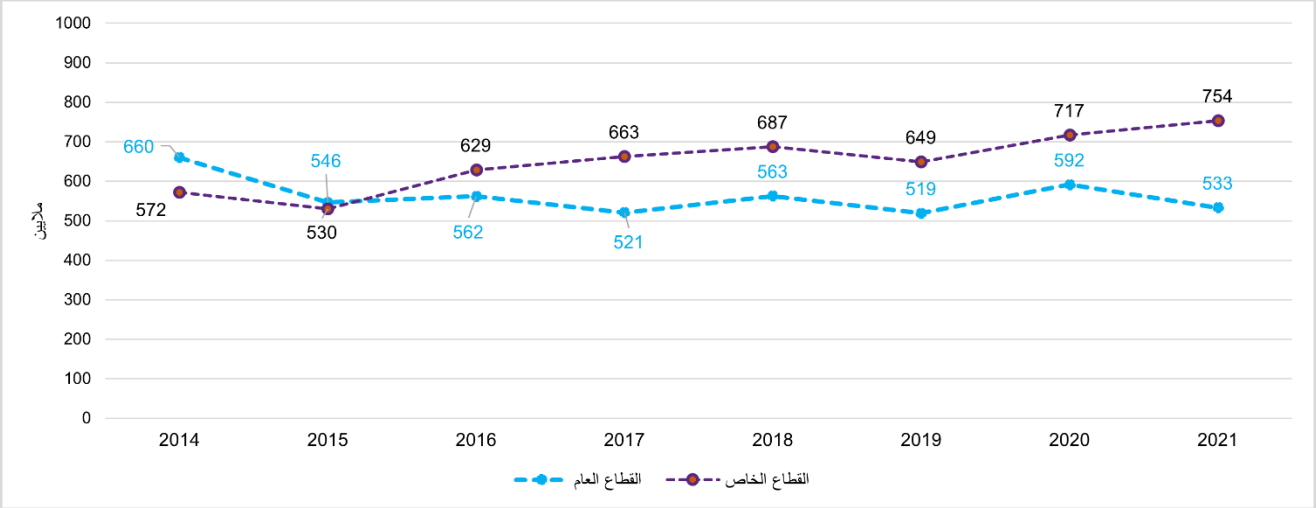

د. الالتزامات المتعددة السنوات بالموارد العادية

29. تتيح التزامات التمويل التي يمكن التنبؤ بها في شكل اتفاقيات متعددة السنوات لليونيسف معالجة النتائج الإنمائية والإنسانية على المدى المتوسط إلى الطويل، والحد من تجزؤ التدخلات والسماح بتوسيع نطاق البرامج. وانخفضت نسبة مساهمات الموارد العادية المتلقّاة كجزء من الاتفاقيات المتعددة السنوات من 17 في المائة في عام 2020 إلى 13 في المائة في عام 2021. وتشجع اليونيسف الشركاء على توجيه مزيد من المساهمات بمثابة تمويل يتسم بالجودة من أجل الوفاء بالتزام اتفاق التمويل لزيادة حصة المساهمات المتعددة السنوات.

الجدول 3

المساهمون في الإيرادات من الموارد العادية المتعددة السنوات [أ] المعترف بها، [ب] 2016-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

الشريك في الموارد	*الفترة*	*مجموع المساهمات المتعددة السنوات من الموارد العادية المتعددة السنوات [ج] (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)*
السويد	4 سنوات (2018-2021) و4 سنوات (2022-2025)	561
المملكة المتحدة	3 سنوات (2018-2020)	154
بلجيكا	4 سنوات (2017-2020) و4 سنوات (2021-2024)	140
هولندا	3 سنوات (2019-2021)	112
أستراليا	5 سنوات (2016-2021)	91
سويسرا	4 سنوات (2018-2021)	82
كندا	4 سنوات (2018-2021)	49
لكسمبرغ	سنتان (2020-2021) و4 سنوات (2022-2025)	22
الدانمرك	3 سنوات (2020-2022)	20
نيوزيلندا	3 سنوات (2019-2021)	12
قطر	سنتان (2019-2020)	8
المجموع		**1250**

ملاحظة: قد تختلف القيم الإجمالية قليلاً عن مجموع الأعمدة لنظراً لتقريب العدد.

[أ] تُعرَّف الاتفاقيات الممتدة لعامين أو أكثر بأنها اتفاقيات متعددة السنوات. ولا تشمل أي تعديلات.

[ب] يعترف بالإيرادات بمعظمها في السنة التي تُوقَّع فيها اتفاقية، وتمثل المبالغ المتلقّاة في سنوات أخرى إعادة تقييم بسبب تقلبات في سعر الصرف. وتستثني بيانات الإيرادات عمليات الشطب.

[ج] استناداً إلى قيمة الاتفاقية المبرمة في بداية المساهمة المتعددة السنوات.

30. تأتي الغالبية العظمى من الدعم المتعدد السنوات للموارد العادية من أكثر من 9.8 مليون جهة مانحة فردية من القطاع الخاص، بما فيها 6.2 مليون جهة مانحة متعهّدة، وهي تدعم اليونيسف من خلال التبرعات الشهرية المنتظمة على مدى ثماني سنوات في المتوسط.

31. وتشكل المدفوعات المتأخرة تحدياً خطيراً للتمويل الذي يمكن التنبؤ به. ومن شأن المدفوعات المسددة في أقرب وقت ممكن، أو في مستهل فترة التخطيط المتعددة السنوات، أن تيسر التخطيط والإدارة الفعالة للموارد وتقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة. ولا تزال إمكانية التنبؤ بالتمويل وقدرة اليونيسف على تنفيذ البرامج تمثل تحدياً.

هـ. التمويل المواضيعي

32. يشكّل التمويل المواضيعي – الإنساني وغير الإنساني – ثاني أعلى أنواع التمويل جودة التي يمكن أن تتلقاها اليونيسف بعد التمويل الأساسي. وتدعم الصناديق المواضيعية تحقيق نتائج رفيعة المستوى على الأصعدة القُطرية والإقليمية والعالمية، وتمثل استكمالاً مثالياً للموارد العادية. المساهمات المواضيعية هي صناديق تمويل جماعي مخصصة على نحو سلس وهي النوع المفضل من الموارد الأخرى بسبب مرونة توجيهها حيثما تشتد الحاجة إليها. ويؤدي ذلك إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة ترتبط بالتخطيط الأفضل، وتحقيق مزيد من الاستدامة في النتائج والحد من عدم اليقين وتكاليف المعاملات لكل من اليونيسف وشركائها في الموارد. وتتماشى المساهمات في مجمعات التمويل المواضيعي لليونيسف (المتسقة مع مجالات أهداف الخطة الاستراتيجية) مع مبادئ شراكات الموارد الجيدة المتعددة ومع المنح الإنسانية الجيدة، ومع الصفقة الكبرى واتفاق التمويل.

الشكل 8

المساهمات المواضيعية المتلقّاة، للفترة 2014-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

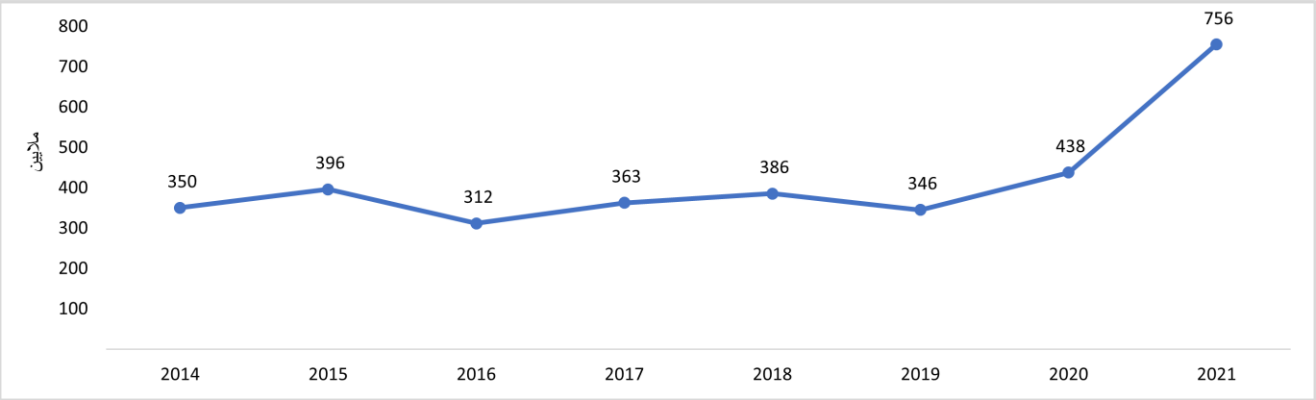

33. في عام 2021، ساهمت 78 جهة مانحة (موزعة على 20 حكومة و32 لجنة وطنية و26 مكتباً قُطرياً تابعاً لليونيسف لجمع الأموال من القطاع الخاص) بمبلغ وقدره 756 مليون دولار أمريكي على هيئة تمويل مواضيعي، مقارنة بـ 438 مليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة قدرها 73 في المائة. وأتيح التمويل المواضيعي من خلال ثلاث طرائق تمويل: 50 في المائة (أو 376 مليون دولار أمريكي) من خلال التمويل المواضيعي العالمي، و1 في المائة (10 ملايين دولار أمريكي) من خلال التمويل المواضيعي الإقليمي، و49 في المائة (369 مليون دولار أمريكي) من خلال التمويل المواضيعي القُطري. وساهم القطاع الخاص بنسبة 51 في المائة (387 مليون دولار أمريكي) من إجمالي التمويل المواضيعي في عام 2021، دعم ثلثاه (258 مليون دولار أمريكي) التمويل المواضيعي العالمي.

الشكل 9

التمويل المواضيعي حسب النوع، للفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

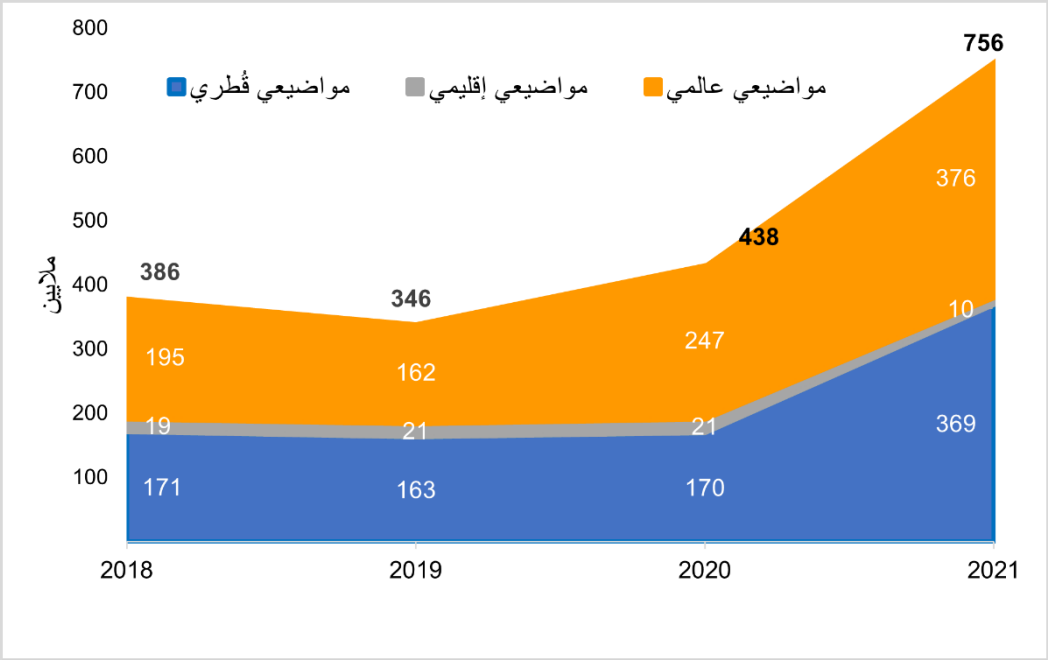

ملاحظة: قد تختلف القيم الإجمالية قليلاً عن إجمالي المبالغ الفردية نظراً لتقريب العدد.

الشكل 10

التمويل المواضيعي حسب نوع الشريك، للفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

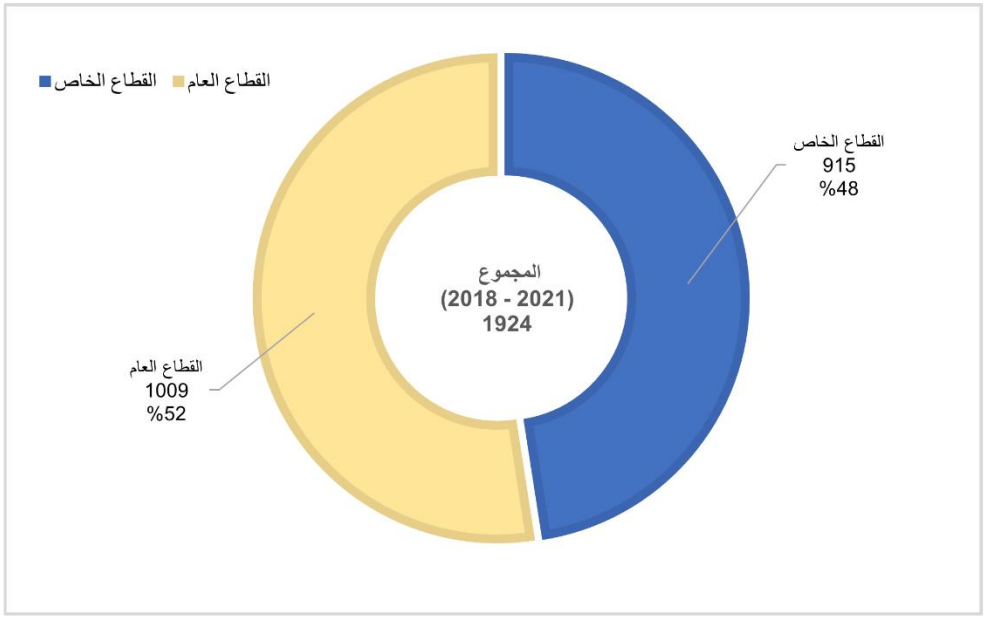

34. ساهم أكبر 10 شركاء في الموارد المتعلقة بالتمويل المواضيعي بمبلغ 629 مليون دولار أمريكي (83 في المائة) من إجمالي المساهمات المواضيعية لليونيسف. شكّلت حكومة ألمانيا، وصندوق الولايات المتحدة لليونيسف، والمؤسسة الدانمركية لليونيسف، أكبر ثلاثة شركاء، وساهموا مجتمعين بأكثر من النصف (58 في المائة أو 366 مليون دولار أمريكي) من التمويل المواضيعي من بين أكبر 10 شركاء. وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا قدمت أول تمويل مواضيعي لها على الإطلاق، بما في ذلك 141 مليون دولار أمريكي لليونيسف في أفغانستان من خلال الصناديق المواضيعية القُطرية للتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة والصحة والسياسة الاجتماعية والنوافذ المواضيعية للحماية الاجتماعية. وبالشراكة مع السويد، فإن العمل جارٍ الآن على توسيع نطاق طريقة جديدة تهدف إلى توفير التمويل المواضيعي المستند إلى البرامج القُطرية، والتي خضعت للتجريب في دولة بوليفيا المتعددة القوميات والسودان، لتشمل بلداناً إضافية للفترة 2022-2025.

الشكل 11

أكبر مساهمي اليونيسف في التمويل المواضيعي في عام 2021، حسب المساهمات المتلقّاة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

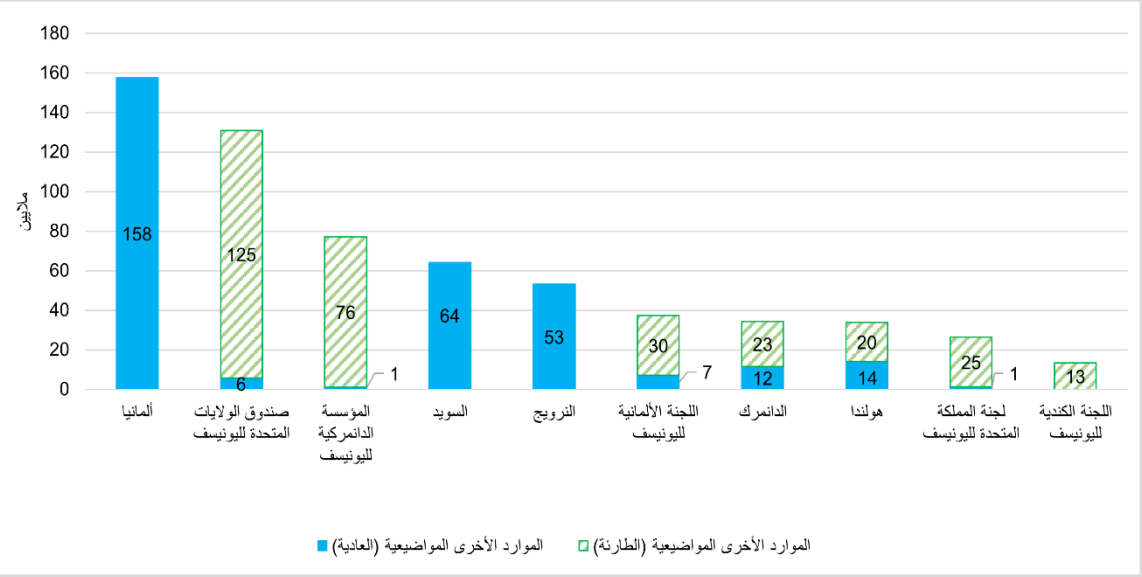

35. في عام 2021، زاد التمويل المواضيعي بنسبة 4% (ليبلغ 12 في المائة) كنسبة من جميع الموارد الأخرى. ولا يزال ذلك أقل من الرقم المتحقق في 2021 البالغ 15 في المائة، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية، للفترة 2018-2021. كما زاد التمويل المواضيعي كحصة من إجمالي الموارد الأخرى من الدول الأعضاء على وجه التحديد بنسبة 4 في المائة (ليبلغ 11 في المائة) في عام 2021.

36. على الرغم من القفزة الكبيرة في إجمالي التمويل المواضيعي في عام 2021، لا يزال توزيع المساهمات المواضيعية متفاوتاً للغاية عبر مجالات برامج اليونيسف. وتتلقى الصناديق المواضيعية التابعة لليونيسف دعماً أساسياً من المساهمات في برامج العمل المعنية بالتعليم والعمل الإنساني. كانت المجموعات المواضيعية المعنية بالصحة وحماية الطفل وتوفير بيئة آمنة ونظيفة وحماية اجتماعية تعاني من نقص مزمن في التمويل مقارنة بحصتها من الإنفاق الشامل على برامج اليونيسف.

الشكل 12

المساهمات المواضيعية، حسب المجموعة (2018-2021)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

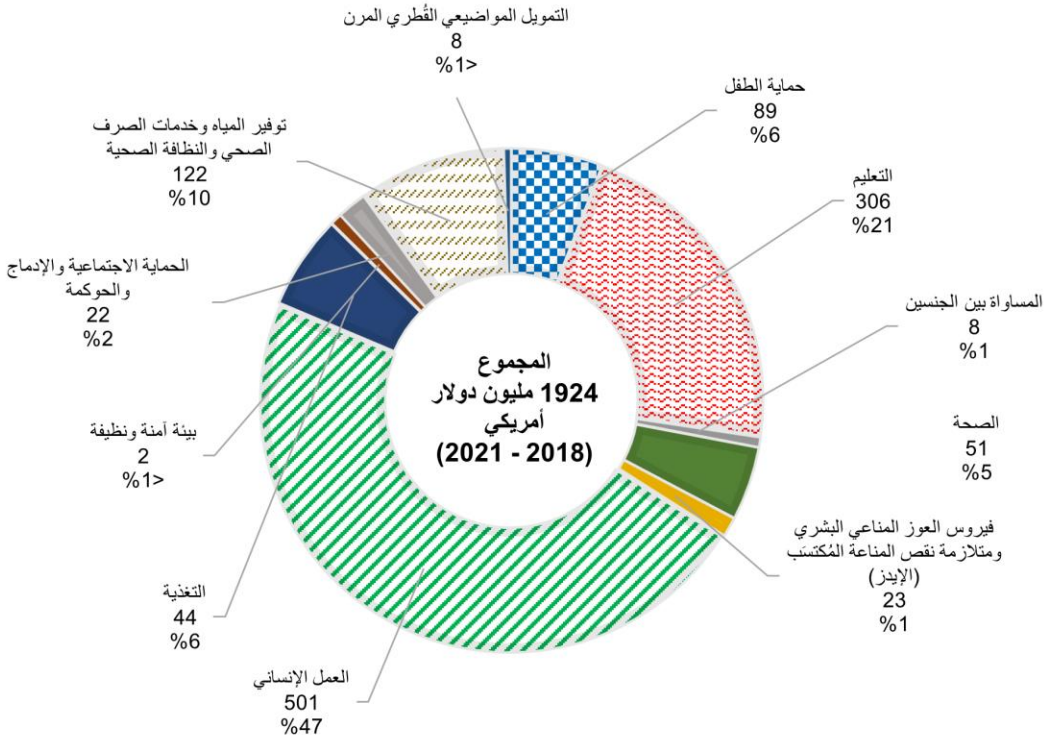

37. تُعدّ الزيادة في الصناديق المواضيعية في عام 2021 والنسبة المتزايدة للتمويل المواضيعي بنسبتها المئوية من إجمالي الدخل الوارد باعثةً على التفاؤل وتتماشى مع التزامات الدول الأعضاء باتفاق التمويل التي تقضي بمضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المقدمة من خلال صناديق مواضيعية تابعة لوكالة بعينها.

و. الالتزامات المتعددة السنوات

38. التزمت الدول الأعضاء بزيادة حصة المساهمات المتعددة السنوات في إطار اتفاق التمويل للوصول إلى 50 في المائة على الأقل من مساهمات الوكالة بوصفها جزءاً من الالتزامات المتعددة السنوات. وتعزز الالتزامات المتعددة السنوات قابلية التنبؤ بقنوات التمويل، وتؤدي إلى تسريع أزمنة الاستجابة وتعزيز كفاءتها، فضلاً عن التخطيط للبرامج وتنفيذها وفق أطر زمنية أطول.

39. في عام 2021، كانت 36 في المائة فقط من إجمالي مساهمات اليونيسف متعددة السنوات، بانخفاض قدره 3 في المائة عن عام 2020، بعيدةً عن تحقيق التزام اتفاق التمويل بنسبة 50 في المائة. وقد تجلّى ذلك في تحقيق زيادة بنسبة 3 في المائة في المساهمات المتعددة السنوات في الموارد العادية الأخرى (من 61 إلى 64 في المائة)، وتسجيل انخفاض بنسبة 4 في المائة في المساهمات المتعددة السنوات في الموارد الأخرى

الطارئة (من 18 إلى 14 في المائة) وانخفاض بنسبة 4 في المائة في المساهمات المتعددة السنوات في الموارد العادية (من 17 إلى 13 في المائة).

40. شكلت حكومات ألمانيا والسويد والنرويج وهولندا واللجنة الألمانية لليونيسف أكبر الجهات المانحة للالتزامات المتعددة السنوات لليونيسف في عام 2021.

الشكل 13

نسبة مجموع المساهمات المتلقّاة ضمن الاتفاقيات المتعددة السنوات، للفترة 2016-2021

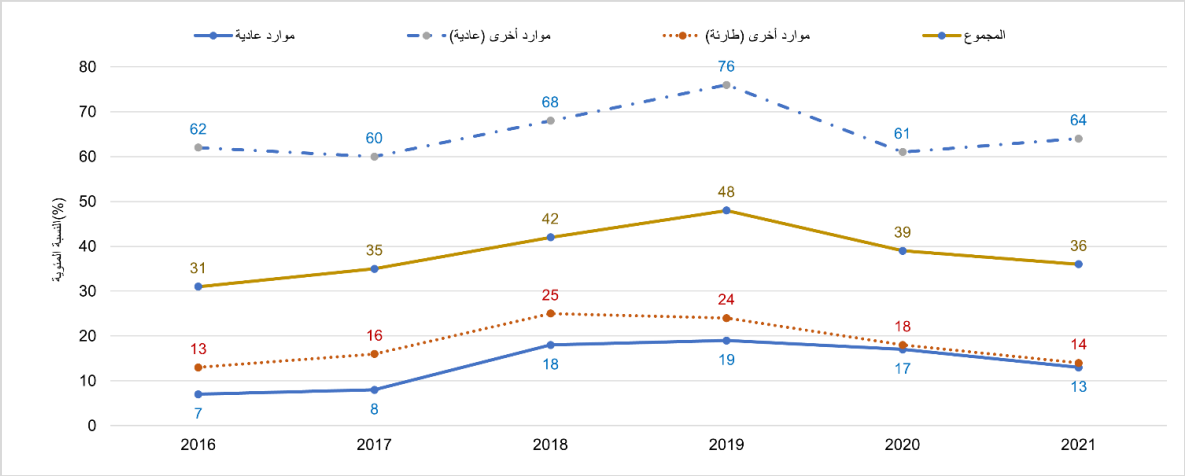

خامساً - الشركاء في الموارد من القطاع العام والقطاع الخاص

41. يتألف الشركاء في الموارد التابعون لليونيسف من الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، وشراكات البرامج العالمية، والصناديق المشتركة للأمم المتحدة، والبرامج المشتركة، وفرادى الداعمين، والمؤثرين الرئيسيين من القطاع الخاص - بما في ذلك المؤسسات الخاصة - والشركات التجارية.

42. في عام 2021، ساهم شركاء القطاع العام بمبلغ 5,924 مليون دولار أمريكي، أو 73 في المائة من إجمالي الدخل الوارد، بزيادة قدرها 473 مليون دولار أمريكي (أو بزيادة بنسبة 9 في المائة) مقارنة بعام 2020. وساهم الداعمون من القطاع الخاص بنسبة 26 في المائة أو 2,077 مليون دولار أمريكي من إجمالي الدخل الوارد، بزيادة قدرها 29 في المائة، أو بزيادة قدرها 471 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع عام 2020. أما المساهمات المتبقية البالغة 1 في المائة، أو 121 مليون دولار أمريكي، فقد جاءت من مصادر دخل أخرى.

43. واصلت اليونيسف توسيع الشراكات وتنويعها عبر القطاعين العام والخاص. وفي عام 2021، جاءت موارد اليونيسف من 137 حكومةً، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي (مقارنة بـ 146 حكومةً في عام 2020)؛ وأكثر من 9.8 ملايين شخص (مقارنة بـ 8.7 ملايين شخص في عام 2020)؛ و1,500 من أصحاب العمل الخيري، والمؤسسات، والمنظمات القائمة على العضوية، والمنظمات الدينية؛ و20,000 شركة تجارية.

44. واصلت اليونيسف أيضاً تعزيز المشاركة والمبادرات بين القطاعين العام والخاص التي تركز على التعاون من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. مع

أنّ هذه المشاركات لا تستفيد مباشرةً من الموارد المالية والملموسة، إلا أنها تمثل مسارات لتحقيق قيمة محتملة كبيرة للنهوض بأهداف اليونيسف للمناصرة وتعبئة الموارد لصالح الأطفال.

الشكل 14

نسبة الدخل الوارد حسب نوع الشريك، 2021

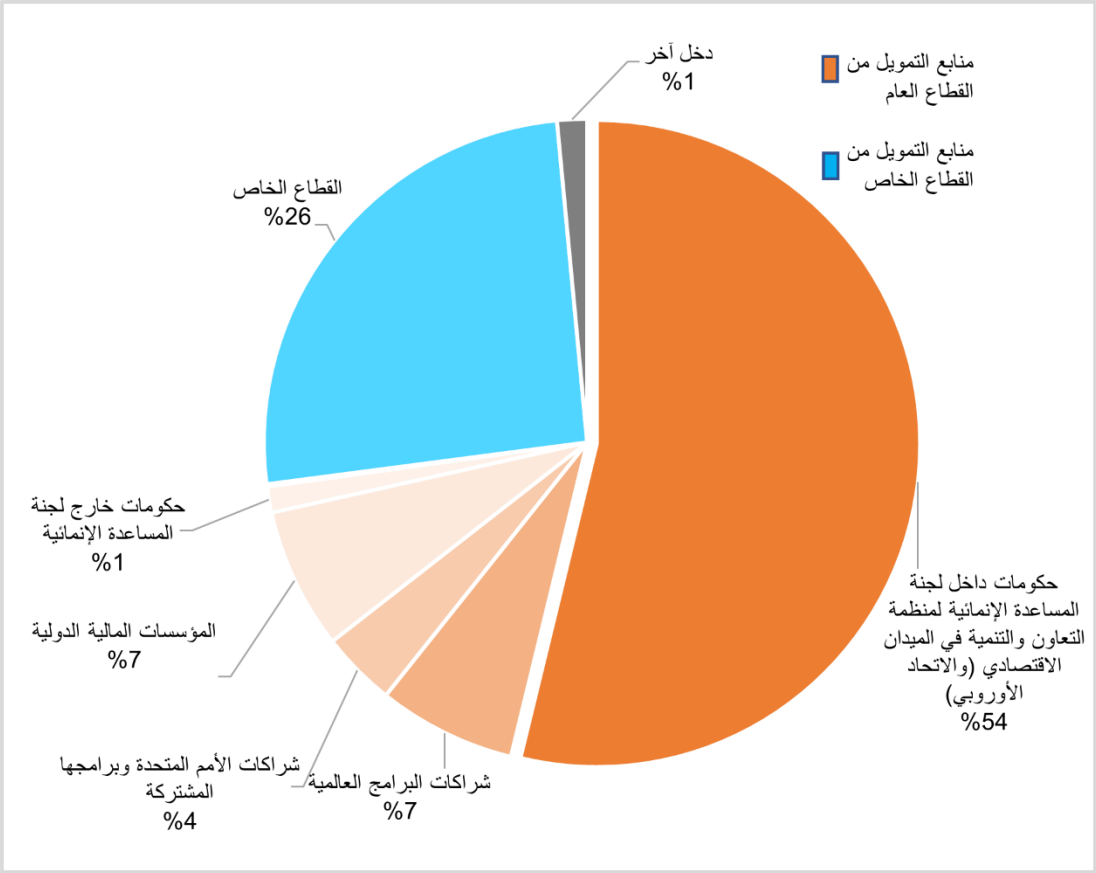

أ. الشركاء الحكوميين في الموارد التابعين للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

45. تُعرب اليونيسف عن امتنانها للعلاقة الطويلة الأمد مع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي لا تزال مساهماتها السخية تشكّل أهميةً بالغة في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. وفي عام 2021، كثّف عدّة شركاء – أبرزهم ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا والسويد – التزاماتهم تجاه الأطفال من حيث المساهمات الفعلية، في حين أظهرت سلوفاكيا والنمسا وإسبانيا ونيوزيلندا واليابان وأيرلندا دعمها لليونيسف من خلال أكبر الزيادات النسبية في مساهماتها من عام 2020 إلى عام 2021.

46. استمرّ دعم التمويل المرن من الولايات المتحدة ومن الشركاء الأوروبيين، وعلى نحوٍ ملحوظ من ألمانيا والسويد والنرويج وهولندا والدانمرك. وتعهدت فنلندا والسويد بالتزامات مالية متعددة السنوات للنهوض بأولويات الابتكار لدى اليونيسف. لا تزال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قوية، مع تلقّي أعلى مستوى من التمويل من الاتحاد الأوروبي في عام 2021، مما يجعله ثالث أكبر شريك في الموارد من القطاع العام لليونيسف بعد

الولايات المتحدة وألمانيا. وقدّمت الجهات المانحة غير الأوروبية، ولا سيما الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا، دعماً حاسماً لاستجابة اليونيسف لجائحة «كوفيد-19» والوصول إلى مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19»/مرفق ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات «كوفيد-19» (كوفاكس)، من بين مجالات النتائج الرئيسية الأخرى.

ب. الشركاء الحكوميون من خارج لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

47. تُعرب اليونيسف عن امتنانها للشركاء من خارج لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك البلدان الشريكة في البرامج، على الدعم الذي يقدمونه لتحقيق نتائج من أجل الأطفال. وفي عام 2021، تلقّت اليونيسف مساهمات في الموارد العادية من 90 بلداً من الدول خارج لجنة المساعدة الإنمائية، أي أقل بسبعة بلدان مقارنة بعام 2020. قدمت لاتفيا مساهمتها الأساسية الأولى لليونيسف، في حين زادت تايلند والفلبين مساهماتهما النقدية في الموارد العادية مقارنة بمستويات عام 2020.

48. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، عززت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مطّرد شراكتها العامة ومشاركتها. في عام 2021، بلغ إجمالي المساهمات من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 92 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 40 في المائة عن عام 2020، ويُعزا ذلك أساساً إلى المساهمات من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في صندوق إغاثة المجاعة في اليمن. وفي عام 2021، تلقت اليونيسف مساهمات بقيمة 142 مليون دولار أمريكي من 39 بلداً أفريقياً. وفي حين أنّ أفريقيا لا تزال إحدى المناطق المؤهلة للحصول على مساعدة اليونيسف، فإنها تظلّ أيضاً منطقة غير مستغلة للموارد.

ج. المؤسسات المالية الدولية

49. في عام 2021، واصلت اليونيسف توسيع نطاق تعاونها مع شركاء المؤسسات المالية الدولية بالاستناد إلى المزايا النسبية لكل منها. ويترسخ هذا التعاون في أطر الشراكة الاستراتيجية وخطط العمل المشتركة التي تحدد الفرص الرئيسية للتعاون. ومن خلال العمل مع المؤسسات المالية الدولية، يمكن لليونيسف التأثير في تمويل المؤسسات المالية الدولية بشكل كبير لصالح الأطفال وأسرهم. وعلى الصعيد العالمي، تشارك اليونيسف في تعاون ثلاثي مع الحكومات بُغْيَة الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية والخبرة التقنية اللازمة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي السياقات الهشة والمتضررة من النزاع والعنف، تُعد اليونيسف شريكاً موثوقاً به وذا مصداقية لتنفيذ البرامج عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. فعلى سبيل المثال، في أواخر عام 2021، تلقّت اليونيسف 100 مليون دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان الذي يديره البنك الدولي بُغْيَة الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية الأساسية في خضم الأزمة الإنسانية الأليمة التي تعصف بالبلاد.

50. استجابةً لجائحة «كوفيد-19»، عززت اليونيسف شراكاتها مع مجموعة كاملة من المؤسسات المالية الدولية. يشمل هذا التعاون المتعدد المستويات شراء الإمدادات المُنقذة للحياة مثل لقاحات «كوفيد-19» والتشخيصات والعلاجات؛ وتعزيز نظم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والحماية الاجتماعية والصحة؛ وتحسين الوصول إلى التعليم ذي الجودة والتعلّم عن بُعد وقابلية الاتصال. شاركت اليونيسف والمؤسسات المالية الدولية في عدّة استشارات تقنية رفيعة المستوى حول الصحة، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم والحماية الاجتماعية في إطار الجهود المبذولة لمكافحة

الجائحة، بالإضافة إلى عقد نقاشين من نقاشات المائدة المستديرة نظمتهما اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وتحالف غافي للقاحات ومرفق كوفاكس والمؤسسات المالية الدولية، وقد حضرهما جميع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية.

51. في عام 2021، حشدت اليونيسف 461 مليون دولار أمريكي من المؤسسات المالية الدولية، بما فيها بنوك التنمية الإقليمية، من أجل دعم الأطفال، و113 مليون دولار أمريكي إضافية من خلال اتفاقيات ثلاثية مبرمة مع الحكومات. وقدمت مجموعة البنك الدولي أعلى مساهمة إجمالية قدرها 451 مليون دولار أمريكي على هيئة تمويل مباشر و93 مليون دولار من خلال اتفاقيات ثلاثية مبرمة مع الحكومات. كما وقّعت اليونيسف اتفاقيات إمداد بلغ مجموعها أكثر من 1.8 مليار دولار أمريكي مع المؤسسات المالية الدولية في عام 2021. ومن المتوقع أن تكون المؤسسات المالية الدولية شريكَ نموٍّ رئيسياً لليونيسف في الفترة 2022-2025.

د. شراكات البرامج العالمية

52. في عام 2021، تلقّت اليونيسف 457 مليون دولار أمريكي من شراكات البرامج العالمية، وجاء معظم التمويل من تحالف غافي للقاحات، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي)، والشراكة العالمية من أجل التعليم والتغذية. وقد تسنّى تلقّي مبلغ إضافي قدره 104 ملايين دولار أمريكي من خلال اتفاقيات ثلاثية مبرمة مع الحكومات في عام 2021. وهدفت الزيادة في التمويل المتلقّى من تحالف غافي للقاحات والصندوق العالمي، بشكل جزئي، إلى دعم التدخلات ذات الصلة بجائحة «كوفيد-19»، بما في ذلك التنفيذ الفعال للقاحات «كوفيد-19» ضمن إطار مرفق كوفاكس العالمي مع الشركاء في مجال الصحة، بمَن فيهم منظمة الصحة العالمية. وشهدت اليونيسف انخفاضاً كبيراً في التمويل من الشراكة العالمية من أجل التعليم في عام 2021، عقب تسجيل ارتفاع في التمويل في عام 2020 لدعم استمرارية التعليم العالمي في أثناء الجائحة. وبشكل عام، لا تزال اليونيسف تتلقى مستويات متزايدة من تمويل شراكات البرامج العالمية مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، والتي تبلغ زهاء 300 مليون دولار أمريكي سنوياً.

هـ. صناديق التمويل الجماعي للأمم المتحدة والبرامج المشتركة والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة

53. زادت صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات كنسبة من إجمالي الموارد غير الأساسية لليونيسف لأغراض التدخلات الإنمائية، بينما تناقصت بشكل طفيف في الأنشطة الإنسانية. وفي عام 2021، عمل 87 في المائة من مكاتب اليونيسف (111 مكتباً) في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة لدعم الأولويات الوطنية، وهو ما يتجاوز بكثير هدف الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 البالغ 74 في المائة. وتلقّت اليونيسف مساهمات قدرها 481 مليون دولار أمريكي من خلال ترتيبات مشتركة بين المنظمات[6] لأغراض التدخلات الإنمائية والإنسانية، تمثل 9 في المائة من مجموع مساهمات الموارد الأخرى من القطاع العام في عام 2021 (بانخفاض بنسبة 2 في المائة عن عام 2020). وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت الأموال التي تديرها اليونيسف بوصفها وكيلاً إدارياً بالنيابة عن الجهات المانحة الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بنسبة 8 في المائة، من 131 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى أقل من 120 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

[6] يشمل صناديق التمويل الجماعي، والبرامج المشتركة، والاتفاقيات المبرمة بين منظمات الأمم المتحدة، وصناديق التمويل الجماعي القُطرية، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

54. في عام 2021، شاركت اليونيسف بنشاط داخلياً، وبالتعاون مع منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة، بُغْيَة تحسين مشاركة الأمم المتحدة وطرائق التمويل المشترك. واصلت اليونيسف العمل على إجراء تقييم لتدخلات الأمم المتحدة المشتركة من أجل تعظيم الفوائد المستمدة من الآليات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة بما يساهم في تنفيذ البرامج. وشملت العملية إجراء دراسات استقصائية متعددة، ومناقشات مجموعات التركيز، وإجراء عمليات تحقُّق مع الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة، والشركاء في الموارد، ومكاتب المنسقين المقيمين المختارة، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للأمم المتحدة، ومكاتب اليونيسف. وقد ساهمت عملية التقييم في تحديد الفرص والتحديات والتوصيات في مجالات السياسات والبرامج والشراكات وتعبئة الموارد والجوانب التنفيذية لمختلف صكوك الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بما يخصّ البرامج.

55. ما برحت اليونيسف تشارك بنشاط في تصميم الدراسة الاستقصائية لسمات الإدارة المشتركة لاتفاق التمويل التي نظمها فريق الرقابة على الإدارة الاستئمانية والتي استهدفت تقييم نوعية صناديق التمويل الجماعي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسف توجيهات تقنية بشأن التحسينات المطلوبة في المستقبل، فضلاً عن تحديد احتياجات بناء القدرات عبر مختلف وكالات الأمم المتحدة والبلدان بُغْيَة تعزيز أهمية الدراسة الاستقصائية.

56. تمثل اللجنة الاستشارية للبرامج المشتركة منتدى آخرَ مشتركاً بين وكالات الأمم المتحدة شاركت فيه اليونيسف بنشاط في تنقيح المذكرة التوجيهية للبرامج المشتركة لعام 2014. وقدّمت اليونيسف مساهمات تقنية في وثيقة توصيات متعلقة بالسياسات أقرّها الفريق الأساسي التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لترسي الأساس لتنقيح المذكرة التوجيهية في عام 2022.

و. القطاع الخاص

57. لا يزال المساهمون من القطاع الخاص في اليونيسف يشكّلون عاملاً حاسماً في تحقيق ولاية المنظمة للوصول إلى كل طفل. وهناك ثلاث قنوات رئيسية لجمع الأموال من القطاع الخاص: (1) فرادى الجهات المانحة؛ و(2) المؤثرون الرئيسيون؛ و(3) الشركات التجارية. ويشمل فرادى المانحين جهاتَ مانحة متعهّدة، ومانحة نقداً، ومانحة مكافآت؛ ويشمل المؤثرون الرئيسيون الأعمال الخيرية، والمؤسسات، والمنظمات ذات العضوية والمنظمات الدينية.

58. وفي خلال الفترة 2018–2021، جمعت اليونيسف دخلاً وارداً بلغ مجموعه 6,59 مليار دولار أمريكي من 33 لجنة وطنية لليونيسف و49 مكتباً قُطرياً. وفي عامي 2020 و2021، سجلت اليونيسف نتائج قياسية على مدار عامين متتاليين من حيث التمويل المتلقّى من القطاع الخاص. وفي عام 2021 وحده، حشدت اليونيسف 2.08 مليار دولار أمريكي من القطاع الخاص، منها 754 مليون دولار أمريكي على هيئة موارد عادية و1,323 مليون دولار أمريكي على هيئة موارد أخرى. واستأثرت الموارد العادية من القطاع الخاص بنسبة 53 في المائة من مجموع الدخل الوارد من الموارد العادية في عام 2021. كان إجمالي الأموال المعبأة أعلى بكثير مقارنة بالمبلغ المقدر بنحو 1.6 مليار دولار أمريكي الذي جرى حشده في عام 2020، وتجاوز الهدف المُقرَّر للقطاع الخاص لعام 2021 بنسبة 38 في المائة.

59. يمثل فرادى الجهات المانحة حالياً أكبر المساهمين في الموارد العادية، بزيادة من 8.7 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 9.8 ملايين دولار أمريكي في عام 2021. لقد زاد عدد الجهات الخيرية والمؤسسات من القطاع الخاص التي تدعم اليونيسف من خلال المساهمات المالية زيادة كبيرة على مدى

السنوات الأربع الماضية، حيث ارتفع من 257 جهة في عام 2018 إلى ما يقدّر بـ 1,500 جهة في عام 2021.

60. تطورت الشركات التجارية بوصفها إحدى القنوات الرئيسية لجمع الأموال من القطاع الخاص لصالح اليونيسف. نمت الشراكات مع الشركات التجارية التي تُقدِّم تبرعات تزيد قيمتها عن 100,000 دولار أمريكي من 253 شركة تجارية في عام 2020 إلى 320 شركة تجارية في عام 2021، وتتوقع اليونيسف تحقيق نمو مزدوج للعام الثالث على التوالي في تمويل القطاع الخاص من الشركات التجارية، والذي نما بنسبة 21 في المائة في عام 2020 وبنسبة 19 في المائة في عام 2019.

61. كان النمو في تمويل القطاع الخاص في عام 2021 إنجازاً ملحوظاً بوجه خاص، في ضوء التحديات المرتبطة بجائحة «كوفيد-19». ويقف ذلك شاهداً على الميزة النسبية لليونيسف وقدرتها على التخفيف من حدة المخاطر من خلال بذل جهود مبتكرة مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19»/مرفق كوفاكس واستقطاب شركاء جدد في الموارد. وجاءت محركات النمو من ثلاثة مجالات وتتمثل في ما يلي: (1) الأداء القوي في مجال الشراء من خلال تلفزيون الرد الرقمي والمباشر؛ (2) والنُهُج المتمحورة حول الجمهور، التي تسمح بتجزئة أفضل للجهات المانحة وتتيح الفرصة لتلبية متطلباتها بمنتجات أو مقترحات جديدة؛ (3) الاستثمار في العطاء الفردي (بما في ذلك مشروع تجريبي مبتكر تابع للبنك الدولي).

ز. المنصات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

62. في سياق زيادة اهتمام الشركات التجارية بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعاون مع أقرانها وحكوماتها، تمكنت اليونيسف في عام 2021 من توسيع نطاق مشاركتها في مبادرات القطاع الخاص، ومنابر أصحاب المصلحة المتعددين، والشركات التجارية عبر الطيف الواسع بدءاً بالمناصرة ووصولاً إلى التعاون والعمل الجماعي والشراكات. وشمل ذلك المشاركة في المبادرات القائمة ووضع مبادرات جديدة بما يتماشى مع الأولويات التنظيمية لليونيسف الرامية إلى إشراك القطاع الخاص على نطاق واسع. كما أن استمرار تفشّي جائحة «كوفيد-19» ساهم أكثر في توجُّه الشركات التجارية نحو إيلاء الأولوية للمسائل النُظُمية، التي تتسق بدرجة كبيرة في كثير من الحالات مع أولويات اليونيسف (مثل التصدي لتغير المناخ، وتعزيز النظم الصحية، ودعم الصحة العقلية، وبناء المهارات، وتعزيز سلاسل الإمداد)، مع زيادة التركيز على القدرة على الصمود والتأهب لمرحلة التعافي بعد كوفيد-19.

63. مكّنت هذه التطورات والفرص اليونيسف من زيادة مشاركة الشركات التجارية والتي تناصر ما تتمتع به من حضور وتأثير وتستخدمهما لصالح اليونيسف، فضلاً عن تعبئة شركاء وتمويل إضافيين بما يصب في صالح أولويات المنظمة وعملياتها. ومن الأمثلة على ذلك تطوير التحالف العالمي للسلامة العقلية للشباب من أجل تعبئة الاستثمارات من القطاع العام والقطاع الخاص والعمل على تعزيز السلامة العقلية الإيجابية للشباب؛ ومسرّع إتاحة سوق أدوات النظافة الصحية لليدين للتصدي لتحديات الإمداد والإنتاج المتعلقة بجائحة «كوفيد-19» والعمل كنقطة دخول لزيادة الدعم لشركات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ ووضع الأطفال في صدارة جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين لتغير المناخ من خلال إصدار الشركات بياناً يقرّ بتغير المناخ باعتباره أزمة لحقوق الطفل.

ح. التمويل البديل/المبتكر

64. داخل اليونيسف، يشير التمويل البديل/المبتكر من أجل الأطفال إلى نُهج وآليات التمويل التي: (أ) تستفيد من موارد إضافية للأطفال من خلال أدوات مالية جديدة، أو تطبّق الأدوات الحالية بطريقة جديدة؛ (ب) تجعل الموارد تعمل بمزيد من الفاعلية والكفاءة لصالح الأطفال؛ و/أو (ج) تجعل الموارد أكثر توجهاً نحو النتائج بُغْيَة تسريع الحلول البرامجية والتشغيلية من أجل الأطفال. وفي عام 2021، أصدرت اليونيسف والبنك الدولي أول سند من نوعه عبر أسواق رأس المال كمشروع تجريبي، جرى من خلاله توفير 50 مليون دولار أمريكي لدعم برامج اليونيسف من خلال تسريع أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة. وخُصِّص مبلغ مبدئي قدره 15.4 مليون دولار أمريكي للمكاتب القُطرية في عام 2021، وسيخصص المبلغ المتبقي في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، طُرح «صندوق دينامو المتجدد» (Dynamo Revolving Fund) في عام 2021 ووافق المجلس التنفيذي على إنشائه. وسيخضع الصندوق للرسملة في عام 2022. وستساعد أدوات التمويل والاستثمار الجديدة هذه اليونيسف في الحفاظ على توليد موارد عادية كبيرة.

سادساً – الاعتبارات الاستراتيجية

أ. مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19»/كوفاكس

65. تُعدّ اليونيسف شريكاً شاملاً لعدة قطاعات في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19» – وهو تعاون عالمي تأسس في عام 2020 يهدف إلى تسريع تطوير فحوصات الاختبار الخاصة بمرض فيروس «كوفيد-19» والعلاجات واللقاحات ومعدات الوقاية الشخصية وإنتاجها وإتاحة سبل الحصول عليها على نحو عادل إلى جانب النظم الصحية. في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19»//كوفاكس، اضطلعت اليونيسف بدور رئيسي في عمليات الشراء والإمداد الشاملة للقاحات «كوفيد-19»، ومجموعات الاختبار، والعلاجات، ومعدات الوقاية الشخصية، بما فيها المشتريات، والشحن الدولي، والخدمات اللوجستية، ودعم التأهب القُطري، والتسليم القُطري، ودعم العناصر الحاسمة في تعزيز النظم الصحية (على سبيل المثال، تدريب العاملين في سلسلة أجهزة التبريد والمجال الصحي) والإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية.

66. بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021، خُصِّص 17.8 مليار دولار أمريكي من قبل الحكومات والشركاء الآخرين مقابل الاحتياجات الأولية لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19» والبالغة 38.1 مليار دولار أمريكي. وأشارت استراتيجية وميزانية مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19» المحدّثة (تشرين الأول/أكتوبر 2021 – أيلول/سبتمبر 2022) إلى حاجة الميزانية إلى 23.4 مليار دولار أمريكي عبر وكالات مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19». بحلول نهاية عام 2021، جرى تمويل نداء اليونيسف العالمي للعمل الإنساني من أجل الأطفال التابع لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19» ومرفق تمويل إمدادات مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19»، والذي تبلغ أهدافه 969 مليون دولار أمريكي و2.5 مليار دولار أمريكي على التوالي، بنسبة 85 في المائة و45 في المائة. وتواصل اليونيسف العمل بفاعلية على تعظيم الاستثمارات من أجل الأطفال داخل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19» وناصرت بنجاح توسيع بنود ميزانية مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19» بُغْيَة الحفاظ على الخدمات الأساسية والإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة «كوفيد-19»/كوفاكس لضمان التركيز على التعافي الذي يركز على

الطفل، بما في ذلك الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية وتعزيز النظم الصحية للتأهب للجائحة والاستجابة لها.

ب. إدارة المخاطر

67. يشكّل تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها أحد المكونات الرئيسية في جميع برامج اليونيسف وعملياتها، ولم يطرأ أي تغيير على ذلك في عام 2021. وكما في عام 2020، استمرت جائحة «كوفيد-19» في التأثير ليس فقط على إعداد برامج اليونيسف من أجل الأطفال بل على عملياتها التجارية أيضاً. وواصلت الجائحة التي لا تزال قائمة إجهادَ الاقتصادات المحلية لكثير من الجهات المانحة التقليدية التابعة للمنظمة، وهو ما أفضى إلى بيئة موارد تتسم بالاضطراب. كما دفعت النسبة المتزايدة من الموارد الأخرى إلى الموارد العادية إلى ارتفاع في شروط الجهات المانحة وتكاليف المعاملات التي اضطُرت اليونيسف إلى إدارتها.

68. الصعوبات الاقتصادية المتزايدة مقترنةً بخطر انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بأزمة أوكرانيا أو تحويلها قد تؤثر سلباً على الأطفال الأكثر ضعفاً في البلدان المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاعات، وقد تفضي إلى ارتفاع في فقر الأطفال. وتراقب اليونيسف الوضع عن كثب وتناصر قيام شركاء لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحسين نوعية وكمية المساعدة الإنمائية الرسمية، وخصوصاً بالنسبة إلى الموارد الأساسية لوكالات الأمم المتحدة، وكذلك حماية المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل وحالات الطوارئ الإنسانية خارج أوروبا.

69. يكتسب التمويل المرن أهمية خاصة بالنظر إلى التعقيدات التي أحاطت بالعمل في خضم هذه الجائحة العالمية، وعدد الكوارث الإنسانية المستمرة والحاجة المتواصلة إلى بلوغ أشدّ الأطفال ضعفاً. وفي حين أنّ التمويل قد زاد بشكل عام، فإن الانخفاض في الموارد الأساسية يشكل خطراً جسيماً على قدرة اليونيسف على الوفاء بأهدافها.

ج. تحسين إعداد التقارير والوضوح والاعتراف

70. أجرت اليونيسف تحسينات كبيرة على مدى عدّة سنوات ماضية من حيث إتاحة تقديم الاعتراف والوضوح لشركاء القطاع العام. وتشارك المنظمة في المجموعة المشتركة بين الوكالات حول الاعتراف بالشركاء وإبرازهم، والتي تعمل كمنصة للتبادل المنتظم للمعرفة والمهارات والخبرات. واستناداً إلى نتائج دراسة استقصائية حول رضا شركاء القطاع العام في عام 2021 تركز على الاعتراف والوضوح، أشار 100 في المائة من المشاركين من القطاع العام إلى رضاهم عن جهود اليونيسف في مجال الاعتراف والوضوح في عام 2021؛ وهو تحسن ملحوظ مقارنة بـ 79 في المائة في عام 2020 و39 في المائة فقط في عام 2019. وفي عام 2021، أتاحت الأنشطة المتزايدة المتعلقة بالاستجابة للجائحة، بما في ذلك توصيل اللقاحات، فرصاً كبيرة لليونيسف للاعتراف بالدور الهام للشركاء من القطاعين العام والخاص.

71. بُغْيَة تعزيز الاعتراف بشركاء القطاع العام الذين يخصصون تمويلاً مرناً وإبرازهم، وضعت اليونيسف نهجاً جديدة للاعتراف والوضوح ضمن كتيب. واستمر إدراج الاعتراف بشركاء القطاع العام في تقارير اليونيسف الرئيسية، بما في ذلك تقرير الموارد العادية، وتقارير النتائج السنوية العالمية، وخلاصة مجموعة التمويل، فضلاً عن مختلف التقارير المواضيعية الإقليمية والقُطرية.

72. واصلت اليونيسف رصد الاعتراف بشركاء القطاع العام على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي. تضاعفت الإشارات إلى شركاء القطاع العام على وسائل التواصل الاجتماعي المملوكة لليونيسف (تويتر، وفيسبوك، وإنستغرام وغيرها من المنصات) مقارنة بعام 2019، من 4,900 إشارة في عام 2019 إلى 12,500 إشارة في عام 2021.

د. الاتجاهات المستقبلية

73. في أيلول/سبتمبر 2021، أقرّ المجلس التنفيذي تقديرات إجمالية للإيرادات بقيمة 25.9 مليار دولار أمريكي للخطة الاستراتيجية، للفترة 2022–2055، مقسّمة إلى 5.9 مليار دولار أمريكي (أو 23 في المائة) على هيئة موارد عادية و20 مليار دولار أمريكي (أو 77 في المائة) على هيئة موارد أخرى مخصصة، ومن المتوقع أن يأتي 71 في المائة منها من شركاء القطاع العام، و28 في المائة من القطاع الخاص، و1 في المائة من الإيرادات الأخرى.

74. مع ذلك فإنّ الدخل الوارد الذي تُحقِّقه اليونيسف يواجه خطراً بسبب تزايد حجم الأزمات المتعددة وتعقيدها، والتي تشكل تهديدات خطيرة على التنمية المستدامة ويمكن أن تعكس مسار ما تحقق من مكاسب إنمائية لصالح الأطفال على مدى عقود من الزمن. وحتى قبيل الأزمة في أوكرانيا، واجه العالم اضطرابات اقتصادية بسبب جائحة «كوفيد–19»، والعقبات التي تقف حائلاً أمام جهود الإمداد، وهو ما أدى إلى ارتفاع التضخم وضغوط في الديون، والكوارث المرتبطة بالمناخ، وإضعاف محركات النمو على المدى الطويل.

75. مع توقع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي من 6.1 في المائة في 2021 إلى 3.6 في المائة في عامَي 2022 و2023، وفي ظل الزيادات المرتبطة بأزمة أوكرانيا في أسعار السلع الأساسية التي تؤثر على الغذاء والوقود، يجب على اليونيسف وشركائها أن يأخذوا في الاعتبار احتمال حدوث انخفاض في الناتج الاقتصادي العالمي، وهو ما سيقلل من توافر التمويل للتنمية، من كلا مصادر القطاعين العام والخاص. وسيدفع ارتفاع أسعار السلع والطاقة إلى جانب تصاعد الضغوط التضخمية والديون إلى تفاقم الاحتياجات الإنمائية والإنسانية للأطفال وأسرهم، ومن المرجح أن يؤجج مزيداً من عدم الاستقرار والاضطرابات.

76. في حين أنّ المساعدة الإنمائية الرسمية قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند مستوى 179 مليار دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة 4.4 في المائة بالقيمة الحقيقية اعتباراً من عام 2020، استُخدِم 3.5 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتوفير لقاحات «كوفيد–19» للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وباستثناء المساعدة الإنمائية الرسمية المستخدمة في لقاحات «كوفيد–19» المتبرع بها، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0.6 في المائة فقط منذ عام 2020. وفي الوقت نفسه، كان هناك اتجاه ملحوظ في عام 2021 يتمثل في النمو الكبير في التمويل الإنساني لوكالات الأمم المتحدة ذات البصمة الإنسانية الأكبر. وقد أدى ذلك إلى تسجيل تمويل مرتفع لليونيسف يُعزا إلى حد كبير إلى النمو في الأموال الإنسانية. وشهدت اليونيسف نمواً بنسبة 36 في المائة في التمويل الإنساني المخصص في عام 2021 ليبلغ 2.98 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 36 في المائة من إجمالي الدخل الوارد لليونيسف في عام 2021. وفي حين أنّ اليونيسف تقدّر هذا التركيز على العمل الإنساني، تجدر الإشارة إلى أن التمويل تركَّز على عدد قليل فقط من حالات الطوارئ، وهو ما ترك أزمات كثيرة أخرى في مواجهة نقص كبير في التمويل.

77. يتفاقم هذا التمويل غير المتكافئ للأزمات الإنسانية بسبب التحدي الرئيسي المتمثل في انخفاض الأموال الأساسية. ولا تستطيع اليونيسف الاعتماد فقط على الصناديق الإنسانية لتقديم المساعدة في سياق إنساني.

ويمكن للموارد العادية أن تتيح الفرصة للمنظمة للاستجابة وتوسيع النطاق بسرعة في بداية الأزمة. وفي عام 2021، استُخدِم 179 مليون دولار أمريكي من الموارد العادية من أجل دعم البرامج الإنسانية وتقديم الدعم المُنقذ للحياة في 128 بلداً.

78. في هذا السياق الفريد وغير المؤكد، تطلب اليونيسف من شركائها في الموارد: (أ) حماية الاستثمارات في منظومة الأمم المتحدة من الانخفاضات الخطيرة؛ (ب) الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل بشأن الموارد المرنة والتي يمكن التنبؤ بها من خلال زيادة الصناديق الأساسية وصناديق التمويل الجماعي والمواضيعية والمساهمات المتعددة السنوات؛ (ج) دعم الاستثمارات الطويلة الأجل في منظومة الأمم المتحدة لمواجهة الأزمات الحالية العاجلة والأولويات الإنمائية والإنسانية المستقبلية.

سابعاً – الاستنتاج

79. تُعرب اليونيسف عن امتنانها العميق لشركائها في الموارد عن الدخل الوارد المتولّد في عام 2021 ولكامل فترة السنوات الأربع 2018–2021. ومع أن اليونيسف تُقدِّر جميع أنواع التمويل، تظلّ الموارد العادية المتعددة السنوات ضرورية للغاية كي تستجيب المنظمة بسرعة لتحقيق نتائج على أرض الواقع، لصالح جميع الأطفال، في كل مكان. ويتبع ذلك بشكل وثيق الصناديق المواضيعية.

80. من شأن تخفيض الموارد العادية أن يؤثر سلباً على قدرة اليونيسف على تحقيق النتائج الإنسانية والإنمائية للخطة الاستراتيجية، للفترة 2022–2025؛ وتقليل الاختلالات في التمويل عبر المجالات البرامجية؛ والحفاظ على معايير ضمان الجودة والشفافية؛ ودعم الرقابة المستقلة وجودة البرامج من خلال البحث والتقييم والبيانات والأدلة والرصد والإبلاغ.

81. ستواصل اليونيسف العمل مع المجلس التنفيذي والحكومات واللجان الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، بُغْيَة إحراز تقدم في التحول من الأموال المخصصة بدرجة كبيرة إلى الموارد العادية أو الموارد الأخرى المرنة؛ بهدف إحراز تقدم على نحوٍ مشترك في تحقيق الالتزامات المتبادلة لاتفاق التمويل؛ ومواصلة صياغة النهج المتعلق بالحوار المنظم، مع الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة، دعماً لجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام.

ثامناً – مشروع مُقرَّر

إن المجلس التنفيذي

1. *يحيط علماً* بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة 2018–2021 (E/ICEF/2022/25)؛

2. *يحيط علماً* بأهمية الموارد العادية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، وهي حاسمة بالنسبة إلى اليونيسف كي تتمكن من مواصلة الوصول إلى جميع الأطفال على نحو مُنصف في كل مكان للوفاء بحقوقهم وإعمالها؛

3. *يحيط علماً كذلك* بأهمية التمويل المواضيعي المرن؛ والذي يكتسب أهمية بالغة أيضاً بُغْيَة تمكين اليونيسف من تسريع البرمجة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لا سيما في المجالات التي تلاشت فيها مكاسب التنمية بسبب جائحة «كوفيد–19» والأزمات الإنسانية؛

4. *يحيط علماً* بأهمية التزامات الدول الأعضاء باتفاق التمويل؛ وعلى وجه الخصوص بما يتعلق بأهمية قابلية التنبؤ في التمويل؛ ويحثّ الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية إلى الموارد العادية وإلى التعهدات المتعددة السنوات للفترة 2022-2025؛ نظراً إلى أن الانخفاضات في الموارد العادية تهدد قدرة اليونيسف على تحقيق نتائج خطتها الاستراتيجية.